



«الإحكام»

لعل حديث «طوبى للشام»

روى الترمذي في «الجامع» (٧٣٤/٥) برقم (٣٩٥٤) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُؤَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّقَاعِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «طُوبَى لِلشَّامِ»، فَقُلْنَا: لِأَيِّ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَنِ بَاسِطَةٌ أَجْنَحَتَهَا عَلَيْهَا».

قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ".

هكذا الأصل في «تحفة الأشراف» رقم (٣٧٢٨)، وقد زاد المحقق فيها "حسن" بين قوسين! وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١٧٤/١٧): "رواه الترمذي عن محمد بن بشار عن وهب بن جرير... وقال: غريب إنما نعرفه من حديث يحيى بن أيوب". وهو الصواب.

وفي مطبوع الجامع: "حسنٌ غريب"، وقد نقل بعض أهل العلم أن في بعض النسخ: "صحيح"! وهذا الأخير لا يصح.

وقد رواه الحاكم في «المستدرک» (٢٤٩/٢) عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله السعدي، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا أبي، قال: سمعت يحيى بن أيوب، به.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وفيه البيان الواضح: أن جمع القرآن لم يكن مرة واحدة، فقد جمع بعضه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جمع بعضه بحضرة أبي بكر الصديق، والجمع الثالث هو في ترتيب السورة كان في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهم أجمعين".

ورواه أيضاً (٦٦٨/٢) عن أبي سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي، قال: حدثنا ابن أبي طالب، قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم، بهن مختصراً.

وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

قلت: لم يخرج البخاري لعبدالرحمن بن شماسه، ولم يخرج مسلم له عن زيد بن ثابت شيئاً!

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٢٠/١) عن أبي يعلى الموصلي، عن عبد الأعلى بن حماد، عن وهب بن جرير، به، مختصراً.

وأخرجه أيضاً: أبو يعلى في «المسند الكبير» ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١/١٢٥]، والبيهقي في «الشعب» [٢/رقم/٢٣١١]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١/١٢٦]، وكذا ابن العديم في «بغية الطلب» [١/٣٤٠]، من طريق وهب بن جرير: حدثنا أبي: سمعت يحيى بن أيوب، يحدث عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالرحمن بن شماسه، عن زيد بن ثابت، به.

• أصل هذا الحديث هو حديث ابن لهيعة:

قلت: أصل حديث جرير بن وهب عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب هو حديث ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب اختلطت النسخة على وهب كما مر معنا مراراً.

وحديث ابن لهيعة رواه أحمد في «مسنده» (١٨٤/٥) برقم (٢١٦٤٦) عن حسن بن موسى الأشيب، قال: حدثنا ابن لهيعة، قال: حدثنا يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شماس، عن زيد بن ثابت قال: "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا حِينَ قَالَ: طُوبَى لِلشَّامِ، طُوبَى لِلشَّامِ، قُلْتُ: مَا بَالُ الشَّامِ؟ قَالَ: الْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَجْنِحَتِهَا عَلَى الشَّامِ".

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٨/٥) قال: حدثنا أبو الزُّبَاعِ رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدِ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِمَاسَةَ يُخْبِرُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: "كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكْتُبُ الْوَحْيَ، فَقَالَ: طُوبَى لِلشَّامِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقُلْنَا: وَمَا ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ نَاشِرَةٌ أَجْنِحَتِهَا عَلَى الشَّامِ".

ورواه ابن عساکر في «تاريخه» (١٢٧/١-١٢٨) من طريق داود بن رشيد وهشام بن عمار، كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، به.

قلت: فالحديث حديث ابن لهيعة انقلب في نسخة جرير عن يحيى، ولكن قد يحتج محتج بأن هناك من رواه عن يحيى بن أيوب فتابع جريراً عليه؟

وقد أيد ابن عساکر رواية جرير هذه بقوله: "ورواه أبو زكريا يحيى بن إسحاق السالحي عن يحيى بن أيوب كما رواه جرير بن حازم، ورواه عمرو بن الحارث

وعبدالله بن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب". وقد قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٧٤/١٧) - بعد أن خرج من طريق يحيى بن إسحاق وإشارته إلى حديث جرير -: "وقد رواه عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أيضاً".

فأقول: نعرض للرواية أولاً ثم نتكلم عليها إن شاء الله.

• رواية يحيى بن إسحاق السالحي:

رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٤/٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢١٨/٤)، كلاهما عن يحيى بن إسحاق، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا يزيد بن أبي حبيب: أن عبد الرحمن بن شماسه أخبره أن زيد بن ثابت قال: "بيننا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نُؤَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّقَاعِ إِذْ قَالَ: طُوبَى لِلشَّامِ، قِيلَ: وَلَمْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَنِ بِأَسِطَّةٍ أَجْنَحَتْهَا عَلَيْهَا".

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٨/٥) عن بشر بن موسى، قال: حدثنا يحيى بن إسحاق السالحي، به.

وأخرجه أيضاً: أحمد في «فضائل الصحابة» [٢/رقم/١٧٢٨]، وابن أبي شيبة في «مسنده» [رقم/١٣٩]، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» [رقم/٤٢٥/مخطوط]، وأبو يعلى في «المسند الكبير» ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١/١٢٥]، من طرق عن يحيى بن إسحاق، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، أن عبد الرحمن بن شماسه المهري، أخبره، عن زيد بن ثابت، به.

ورواه الحاكم في «المستدرک» (٢٤٩/٢) قال: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الْفَقِيه، قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، وَدِشْرُ بْنُ مُوسَى الْأَسَدِيِّ، وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ النَّمِيمِيِّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ السَّيْلَحِيِّ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، به.

قال الحاكم: "رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ".

ورواه ابن عساکر في «تاريخه» (١٢٦/١) من طريق أبي خيثمة عن يحيى بن إسحاق، به.

قلت: الظاهر أن هذه الرواية مستقيمة، ولكن تفرد بها يحيى بن إسحاق فيه نظر؛ لأن الحديث لا يوجد عند أهل مصر عن يحيى بن أيوب!

قال أبو سعيد ابن يونس عالم أهل مصر في ترجمة (يحيى بن أيوب الغافقي المصري): "كان أحد الطلاب للعلم، حدّث عن أهل مكة والمدينة والشام وأهل مصر والعراق، وحدّث عنه الغرباء بأحاديث ليست عند أهل مصر عنه، فحدّث عنه يحيى بن إسحاق السالحي عن يزيد بن أبي حبيب عن ربيعة بن لقيط عن ابن حوالة: (من نجا من ثلاث) ليس هذا بمصر من حديث يحيى بن أيوب، وروى عنه أيضاً عن يزيد عن ابن شماسة عن زيد بن ثابت: (طوبى للشام) مرفوعاً وليس هو بمصر من حديث يحيى، وأحاديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لهيعة، والله أعلم" (تهذيب الكمال: ٢٣٦/٣١).

قلت: فهذا نصّ من ابن يونس على أن هذا الحديث لا يعرفه أهل مصر عن يحيى بن أيوب، وقد بيّن أن هؤلاء الغرباء كيحيى بن إسحاق وجرير بن حازم يتفردون بأحاديث عن يحيى بن أيوب بأحاديث لا يعرفها أهل مصر، ولا تُروى عن يحيى

بن أيوب إلا من طريقهم. وقد استنكر هذا الحديث أن يكون من رواية يحيى بن أيوب.

أما حديث جرير عن يحيى بن أيوب فهو حديث ابن لهيعة كما قال ابن يونس وقد انقلبت نسخة جرير عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب على وهب بن جرير فرواها عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد.

وأما حديث يحيى بن إسحاق فلعله أيضاً يرجع إلى حديث ابن لهيعة؛ لأنه سمع من ابن لهيعة قديماً - وهو من قدماء أصحابه -، وأصله من قرية سيلحين من قرى بغداد، والرواة عنه بغداديون، وهو صدوق وله رواية كثيرة، وله كذلك مفاريد وغرائب!!.

قال عثمان الدارمي (كما في تاريخ ابن معين: ص ١٢٥): قلت - أي ليحيى -:
والساحيني أي شيء حاله؟ فقال: "صدوق المسكين".

وقال أحمد: "شيخ صالح ثقة".

وقال ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٤٠/٧): "كان ثقة، روى عن يحيى بن أيوب وابن لهيعة وغيرهما، وقد كتب الناس عنه، وكان حافظاً لحديثه، وكان ينزل بغداد في دار الرقيق، ومات بها في سنة عشر ومائتين في خلافة المأمون".

وقال الذهبي في «التذكرة» (٣٧٦/١): "قلت: له مفاريد لكثرة ما روى".

وقال في «السير» (٥٠٧/٩): "وقال علي بن المديني: كان عبدالرحمن ينكر حديث مبارك عن الحسن في حل العقد في القبر، يعني عن السيلحيني. قلت: هو حجة صدوق إن شاء الله، ولا تنزل رواية حديثه عن درجة الحسن، وكان من أوعية العلم".

قلت: لكن تفردته عن بعض الرواة من بعض البلدان بأحاديث لا توجد في تلك البلدان مما لا يُقبل منه، ولعل سعة روايته هذه لها أثر في هذه التفردات، فلا تقبل منه.

وبهذا يتبيّن لنا أن يحيى بن أيوب لم يرو هذا الحديث.

وهذا الحديث حدّث به يحيى بن إسحاق السيلحيني (ت ٢١٠هـ) في أواخر عمره تقريباً!!

قال الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» برقم (٤٢٥): حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر المنكدري، قال: حدثنا أبو سعيد - هو الحسن بن علي-، قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن إسحاق - سنة ثلاثة ومائتين -، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، أن عبد الرحمن بن شماسة حدثه، عن زيد بن ثابت قال: (بيننا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاع إذ قال: طوبى للشام، قيل: يا رسول الله، ولم ذلك؟ قال: إن ملائكة الفجر باسطة أجنحتها عليه).

قلت: فالظاهر أن الشيخ - رحمه الله - كان يهتم فيه، والله أعلم.

• رواية عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب:

إذن الحديث حديث ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، وقد توبع عليه، فهل هذه المتابعة مقبولة؟

رواه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٧٣/٢) قال: حدثني أبو الطاهر أحمّد بن عمّرو ومحمّد بن أبي زكّير، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة وعمّرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شماسة: حدّثه أنّه سمع زيد بن ثابت

يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا وَتَحْنُ عِنْدَهُ قَالَ: طُوبَى لِلشَّامِ. فَقُلْنَا: مَا بِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَنِ لَبَاسِطَةٌ أَجْنَحَتَهَا عَلَيْهِ». إِلَّا أَنَّ ابْنَ لَهَيْعَةَ قَالَ: "سَمِعَ زَيْدًا أَوْ حَدَّثَهُ مَنْ سَمِعَهُ".

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٢٩٣/١٦) برقم (٧٣٠٤) عن عبدالله بن محمد بن سلم، قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث - وذكر ابن سلم آخر معه -، عن يزيد بن أبي حبيب، به، نحوه.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٨/٥) عن أحمد بن رشدين المصري، عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شماس أنه سمع زيد بن ثابت يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وَتَحْنُ عِنْدَهُ طُوبَى لِلشَّامِ، فَقُلْنَا مَا بَالُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ الرَّحْمَانَ لَبَاسِطٌ رَحْمَتَهُ عَلَيْهِ».

قلت: بحسب هذه الرواية الأخيرة فكأن ابن وهب كان يرويه أحياناً عن عمرو بن الحارث عن يزيد، وأحياناً يجمع بينه وبين ابن لهيعة، مع الميل إلى أنه رواه بالجمع، ولكن بعض الرواة أحياناً يذكر راوياً واحداً ويسقط الآخر لسبب من الأسباب، وابن رشدين ضعيف وقد اتهمه بعضهم، وقد رواه عن حرملة دون ذكر "ابن لهيعة"، ولكن رواية ابن حبان عن ابن سلم ذكر فيها، فدل ذلك على أن الذي أسقطه ليس ابن وهب وإنما من بعده.

ولا يُعرف هذا الحديث عن عمرو بن الحارث إلا من طريق ابن وهب، تفرد به!!

وابن وهب ثقة كبير، وحديثه كثير، وقد تفرد بأحاديث يذكرها كثيراً الطبراني في معجميه: الأوسط والصغير، وينبه على هذه التفردات! وكان - رحمه الله - راوية عمرو بن الحارث؛ ولكن استغرب روايته هذا الحديث عن عمرو وعن ابن

لهيعة!! فالحديث لا يُعرف إلا من حديث ابن لهيعة، فإما أن يكون ابن وهب وهم فيه لما حدث به، وكان له نسخة عن عمرو بن الحارث، ويحتمل أن عمرو بن الحارث المصري سمع هذا الحديث من ابن لهيعة، وعمرو قد حدّث عن ابن لهيعة ومات قبله، فعندها يرجع الحديث إلى ابن لهيعة، وقد تقدّم كلام ابن يونس أن هذا الحديث إنما يعرف لابن لهيعة، فكلّ من رواه ترجع روايته إلى ابن لهيعة.

ومثل هذا الجمع الذي جمعه ابن وهب بين (ابن لهيعة وعمرو بن الحارث) مما يريب النقاد الحدّاق إذا عُلِمَ أن أحدهما هو من عُرف بهذا الحديث؟! بل لا يقبل أهل النقد التفرد من ابن وهب عن عمرو بن الحارث إلا باعتبارات معينة تدل على أنه رواه عنه.

وهناك أحاديث قد جمع فيها ابن وهب بين (عمرو بن الحارث وابن لهيعة) وهذا لا يعني أننا ننكر كلّ هذه الروايات فربما يكون هذا الجمع صحيحاً، ولكن إذا جاءت قرائن تجعل أحد هذه الروايات فيها مشكلة فإننا لا نقبلها، بل قد يكون هذا دليل على حصول وهم في بعض الروايات كما في هذا الحديث؛ فإنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة.

ولو صحت رواية ابن وهب عن عمرو، فهناك علّة أخرى في الحديث، وهي عدم ثبوت سماع ابن شماسة من زيد بن ثابت!!

● هل سمع عبدالرحمن بن شماسة من زيد بن ثابت؟!

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٩٥/٥): "عبدالرحمن بن شماسة المصري المهري: سمع عقبة بن عامر وزيد بن ثابت - رضي الله عنهما - ، سمع منه يزيد بن أبي حبيب".

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٤٣/٥): "عبدالرحمن بن شماسة المهري، روى عن زيد بن ثابت وعقبة بن عامر وعمرو بن العاص وعبدالله بن عمرو، وروى عن عائشة مرسل، روى عنه يزيد بن أبي حبيب وكعب بن علقمة المصري وإبراهيم بن نشيط وحرملة بن عمران، سمعت أبي يقول ذلك".

وقال ابن حبان في «الثقات» (٩٦/٥): "عبدالرحمن بن شماسة المهري: يروي عن زيد بن ثابت وعقبة بن عامر، عاده في أهل مصر، روى عنه يزيد بن أبي حبيب وحرملة بن عمران".

وقال في «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١١٩): "عبدالرحمن بن شماسة المهري من ثقات المصريين، كان قد صحب زيد بن ثابت زماناً".

وقال أبو سعيد بن يونس في «تاريخ أهل مصر»: "عبدالرحمن بن شماسة بن ذئب بن آخور المهري، يكنى أبو عمر، يروي عن أبي ذر، وقيل: عن أبي بصرة عن أبي ذر، وروى عن عمرو بن العاص وعبدالله بن عمرو وزيد بن ثابت وأبي بصرة الغفاري وعقبة بن عامر الجهني وغرفة بن الحارث الكندي وعوف بن مالك الأشجعي ومعاوية بن حديج ومسلمة بن مخلد وعائشة، آخر من حدث عنه بمصر حرملة بن عمران، توفي أول خلافة يزيد بن عبدالملك" (تاريخ مدينة دمشق: ٤٣٤/٣٤).

وقال الذهبي في «الكاشف» (٦٣١/١): "عبدالرحمن بن شماسة المهري: عن أبي ذر وزيد وعمرو بن العاص، وعنه يزيد بن أبي حبيب وكعب بن علقمة. ثقة، مات بعد المائة".

وقال ابن حجر في «التقريب» (ص ٣٤٢): "عبدالرحمن بن شماسة، بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهملة، المهري بفتح الميم وسكون الهاء، المصري، ثقة من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة أو بعدها".

قلت: أثبت البخاري سماعه من زيد بن ثابت وادّعى ابن حبان أنه صحبه زماناً! ولكن لا يوجد أي دليل على أنه سمع من زيد بن ثابت أو صحبه.

ولو كان كذلك لذكره ابن يونس وهو عمدة أهل مصر. والبخاري كأنه أثبت سماعه من خلال هذا الحديث! وهذا يحصل للبخاري في بعض التراجم؛ لأنه عادة يعتمد على الأحاديث في إثبات السماع.

والذي أراه أنه لم يسمع منه، بل لم يلقه. فابن شماسة سمع من الصحابة الذين توفوا بعد (٥٥ هـ) مثل عائشة. ولم يسمع من أبي ذر ولا حتى من عمرو بن العاص كما حققته في غير هذا المكان. ومما يؤيد هذا أن الإمام أبا حاتم الرازي نفى سماعه من عائشة، وهذا يعني أن طبقة سماعه من الصحابة الذين توفوا بعد عائشة، وزيد توفي قبلها، على أننا نخالف أبا حاتم في هذا لورود الحديث الصحيح في أنه سأل عائشة كما ثبت عند الإمام مسلم. فقول أبي حاتم قرينة قول مقابل قول، ولا حرج باستخدامها في نفي هذا السماع الذي يدل على النفي الكلي لتلك الطبقة إلا أننا نستثني منها ما ثبت، ولم يثبت أنه سمع من زيد بن ثابت حتى نستثنيه، فيبقى الأصل الذي أشار إليه أبو حاتم، والله أعلم.

ولا يوجد لابن شماسة عن زيد إلا هذا الحديث الواحد فقط! فهل يُعقل أنه لو صحبه زماناً - كما قال ابن حبان - أنه لم يرو عنه غير هذا الحديث؟! وأين صحبه؟ فزيد مدني، وابن شماسة مصري؟

قال الذهبي: "وقد اختلفوا في وفاة زيد - رضي الله عنه - على أقوال:

فقال الواقدي وهو إمام المؤرخين: "مات سنة خمس وأربعين عن ست وخمسين سنة". وتبعه على وفاته يحيى بن بكير وشباب ومحمد بن عبدالله بن نمير.

وقال أبو الزناد: "سنة خمس وأربعين".

وقال أبو عبيد: "مات سنة خمس وأربعين"، ثم قال: "وسنة ست وخمسين أثبت".

وقال أحمد بن حنبل وعمرو بن علي: "سنة إحدى وخمسين".

وقال المدائني والهيثم ويحيى بن معين: "سنة خمس وخمسين". فإله أعلم".

وذكر البخاري وفاته فيمن كان بعد الخمسين سنة إلى الستين سنة في «تاريخه الأوسط» (٩٩/١)، ثم قال: حدثنا علي بن عبدالله قال: "مات زيد بن ثابت سنة أربع وخمسين". وقد نقل الباجي في «التعديل والتجريح» (٥٧٩/٢) عن البخاري أنه أخرج في التاريخ قال: "حدثنا علي بن عبدالله قال: مات زيد بن ثابت سنة أربع أو خمس وخمسين".

وقال ابن حجر في «التقريب» (ص ٢٢٢): "مات سنة خمس أو ثمان وأربعين، وقيل: بعد الخمسين".

قلت: الذي أميل إليه أنه توفي سنة (٤٥هـ) أو (٤٨هـ) وهذا قول أكثر أهل العلم ومال إليه ابن حجر.

وعبدالرحمن بن شماسه مات بعد سنة (١٠٠هـ)، فلو فرضنا أنه صحب زيد بن ثابت زماناً فهذا يعني أنه من الكبار! وهذا ينقضه ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (١٤٥٨/٣) من طريق ابن وهب، قال: حدثني حزملة، عن عبدالرحمن بن شماسه، قال: "أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتَ؟

فقلت: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَقَالَتْ: كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي غَزَاتِكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا نَقَمْنَا مِنْهُ شَيْئاً إِنْ كَانَ لَيَمُوتُ لِلرَّجُلِ مِنْهُ الْبَعِيرُ فَيُعْطِيهِ الْبَعِيرَ، وَالْعَبْدُ فَيُعْطِيهِ الْعَبْدَ وَيَحْتَاجُ إِلَى النَّفَقَةِ فَيُعْطِيهِ النَّفَقَةَ، فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَخِي أَنْ أُخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْفُقْ عَلَيْهِ وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أُمَّتِي شَيْئاً فَارْفُقْ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ».

قلت: فهنا يقول ابن شماسة أنه جاء إلى عائشة بعد أن رجع من غزاة مع معاوية بن حُديج - وهو الذي قتل محمد بن أبي بكر أخي عائشة - وكان منصرف الجيش الذي كان مع معاوية سنة (٥٠هـ)، وهذا يعني أنه كان شاباً - في الأغلب - فأين صاحب زيد بن ثابت المدني، وهو لما جاء المدينة سألته عائشة من أين هو؟ فقال: "رجل من مصر".

فلو سمع ابن شماسة من زيد الذي توفي في الراجح قبل الخمسين، فهذا يعني أنه كان كبيراً!! وقد تتبعت كل من روى عن زيد بن ثابت، فوجدت أن بعض صغار الصحابة قد رَووا عنه كأبي سعيد الخدري (ت ٦٣ أو ٦٤ أو ٦٥هـ)، وسهل بن أبي حنمة، صحابي صغير (مات في خلافة معاوية)، وسهل بن حنيف (مات في خلافة علي)، وجلّ من روى عنه من المدنيين من كبار التابعين ممن توفوا بين سنة ٨٠-٩٠هـ، وبعضهم توفي قبل (١٠٠هـ) كسليمان بن يسار، وهؤلاء قد عمّروا.

فالذي أراه أن ابن شماسة لم يدرك زيد بن ثابت، وقد جاء في الرواية السابقة التي رواها يعقوب بن سفيان: "إِلَّا أَنْ ابْنَ لَهَيْعَةَ قَالَ: سَمِعَ زَيْدًا أَوْ حَدَّثَهُ مَنْ سَمِعَهُ".

وعليه فإن هذا الحديث لو صح أن عبدالرحمن بن شماسه رواه فيكون منقطعاً؛ لأنه لم يسمع من زيد بن ثابت، والله أعلم وأحكم.

• كلام الشيخ شعيب على هذا الحديث!

قال الشيخ شعيب ورفاقه أثناء كلامهم على حديث ابن لهيعة من «مسند أحمد» (٤٨٣/٣٥): "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، فقد روى هذا الحديث عن ابن لهيعة عبدالله بن وهب كما سيأتي في التخريج، وروايته عنه صالحة، ثم إن ابن لهيعة قد توبع، وانظر الحديث التالي. ابن شماسه: اسمه عبدالرحمن.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" ٣٠١/٢ من طريق عبدالله بن وهب، والطبراني (٤٩٣٤) من طريق عمرو بن خالد الحراني، كلاهما عن ابن لهيعة، بهذا الإسناد. وقرن يعقوب بن سفيان بابن لهيعة عمرو بن الحارث.

ومن طريق عمرو بن الحارث أخرجه ابن حبان (٧٣٠٤)، والطبراني (٤٩٣٥). قال ابن حبان: وذكر ابن سلم - وهو شيخ ابن حبان - آخر مع عمرو ابن الحارث؛ يعني ابن لهيعة، وإنما لم يذكره لأنه ليس من شرطه.

وإسناد ابن حبان صحيح على شرط مسلم " انتهى.

قلت: الحديث كله يرجع إلى ابن لهيعة، وليس كل ما رواه عبدالله بن وهب عنه يحتج به! ولو صح، فيعلّ بعدم سماع ابن شماسه من زيد بن ثابت كما أثبتناه بحمد الله.

• تصحيح الشيخ الألباني لهذا الحديث!!

قال الشيخ الألباني في تخريجه لأحاديث كتاب «فضائل الشام ودمشق» لأبي الحسن الربيعي (ص ٩): "هو حديث صحيح، أخرجه الترمذي "٣٣١/٢، طبع بولاق"، وقال: "حديث حسن"، وزاد في بعض النسخ: "صحيح". والفسوي في "التاريخ" "٢/ ٣٠١"، وابن حبان في "صحيحه" "٢٣١١"، موارد الظمان"، والحاكم في "المستدرک" "٢/ ٢٢٩"، وأحمد في "المسند" "٥/ ١٨٤"، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" "١/ ١١٢-١١٥"، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، وهو كما قالاً، وقال المنذري في "الترغيب" "٤/ ٦٣": رواه ابن حبان في "صحيحه"، والطبراني بإسناد صحيح".

وقال في «صحيحته» في مقدمة الكتاب منتقداً بعض من رد عليه تصحيحه له: "سيرى القراء تحت الحديث الآتي: ٥٠٣ - (طوبى للشام، إن ملائكة الرحمن باسطةً أجنحتها عليه). رداً رصيناً هادئاً في تسع صفحات على تعقيب لأحد الفضلاء من المشايخ المكيين - وقد توفي رحمه الله منذ بضع سنين - ذهب فيه إلى تضعيف الحديث المذكور في خطاب كان أرسله إلي، وقد نشطت للرد عليه لفضله وسلوكه طريق النقد النزيه، الذي لا يظهر منه أنه يرُدُّ حباً في الظهور خلافاً لكثير من الناشئين، والصبيان المغرورين، الذين همهم المسارعة إلى الرد على الألباني، لا بياناً للحق، لأنهم يعلمون في قرارة نفوسهم، أنهم ليسوا أهلاً لذلك، لا لأن الألباني لا يخطيء، حاشا لله، فلا معصوم بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فأنا بفضل الله أرجع إلى الحق إذا بدا لي من غيري، مهما كان شأنه، وكتبي، وتراجعي عما تبين لي من خطئي أكبر شاهد على ما أقول، حتى اتخذ ذلك بعض الصبيان الشائنين الجاهلين غرضاً لينسبني إلى ما لا يليق إلا به وبأمثاله من الزائغين الضالين.

من أجل هذا الفرق بين هؤلاء والشيخ الفاضل، كنت نشطت في الرد عليه، وبيان وجهة نظري فيما ذهب إليه، ولعله كان اقتنع بصواب ما كتبت، لأنه لم يرسل إليّ بعد ذلك تعقيباً آخر.

ويمكن تلخيص كلامه في أمرين اثنين:

الأول: تضعيفه للراوي يحيى بن أيوب الغافقي، وزعمه أن الأئمة على تضعيف أحاديثه.

والآخر: تضعيفه لابن لهيعة تضعيفاً مطلقاً، وكذا تضعيفه للحارث بن أبي أسامة. وقد بينت خطأه في ذلك بياناً شافياً هناك اعتماداً على أقوال الأئمة النقاد، ويرجع ذلك إلى ما يأتي ملخصاً:

أولاً: قدم الجرح على التعديل مطلقاً، والصواب: أنه يقَدَّم إذا كان سبب الجرح مبيّناً، وكان في نفسه جرحاً مؤثراً، والواقع هنا على خلاف ذلك.

أما الغافقي، فلأنه ثقة في نفسه، لكن في حفظه ضعف يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الاحتجاج به، وعلى هذا جرى الأئمة المخرجين لأحاديثه، فقد احتج به مسلم، وصحح حديثه هذا الأئمة من قبلي، كالترمذي وابن حبان والحاكم والمنذري والذهبي، وذلك مقتضى قول الحافظ فيه: "صدوق ربما وهم".

فكيف يصح مع هذا قول الشيخ: "إن الأئمة ما زالوا يضعفون أحاديث الغافقي؟!".
وأما ابن لهيعة، فقد أجمل الكلام فيه ولم يفصّل، فأوهم القراء أنه لا يحتج بحديثه مطلقاً، وليس كذلك، فقد صرحوا بصحة حديثه إذا روى عنه أحد العبادلة، فكان على الشيخ أن يُقيد ولا يطلق، وأن يتتبع طرق الحديث في مكتبته العامرة لعله

يجد له طريقاً من رواية أحدهم، وقد وفقني الله تعالى فأوقفني على رواية ابن وهب عنه. أخرجه الفسوي في "التاريخ والمعرفة" (٣٠١/٢) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٤/١) طبع دمشق). فصح الحديث والحمد لله من هذه الطريق وحدها، فكيف وقد تابعه الغافقي، وهو ثقة حسن الحديث كما تقدم، فكيف وقد تابعهما عمرو بن الحارث الحافظ الثقة الفقيه كما سيأتي بيانه هناك.

ثانياً: تغافل الشيخ رحمه الله أو غفل عن قاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، وهذا مما يقع فيه كثير من الناشئين الناقدين مع الأسف، فإن ابن لهيعة ممن يستشهد به عند العلماء، ومن الغرائب أن الشيخ نفسه ذكر أن مسلماً أخرج له مقروناً، فلم يشعر رحمه الله أنه ينقل ما هو حجة عليه!

ثالثاً وأخيراً: ومن عجائبه أنه أعل الحديث أيضاً بأن في سند الحاكم الحارث بن أبي أسامة، ومع أنه وهم في تضعيفه كما أثبت هناك، فقد غفل أيضاً عن كون الحاكم قرنه مع ثقتين آخرين، فلو أنه كان ضعيفاً - كما زعم - لم يضر في صحة الحديث، فإنه متابع منهما ومن غيرهما كما بينت هناك.

وهناك أمور أخرى من الأخطاء والأوهام ستمر بالقارئ إن شاء الله تعالى، وإنما اقتصرنا على ذكر ما يتعلق بتضعيفه للحديث، دفاعاً عن حملة الحديث وتصحيحاً له، وتذكيراً بأن الكتابة في هذا العلم الشريف تصحيحاً وتضعيفاً لا يُحسنه مَنْ تعلّق به في تأخر من السنن، أو حداثة فيه، وإنما يُحسنه أهل الاختصاص فيه الذين أفنوا حياتهم وشاخوا فيه، حتى جرى الحديث النبوي الصحيح في عروقهم، وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم، أما من لم يكن كذلك فلا شك أنه سيقع في شؤم رد الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، أو العكس، كما هو شأن أهل الأهواء والبدع. نسأل الله السلامة.

وتقريباً للموضوع إلى أذهان القراء لا بد من إخراج الحديث من الطرق الثلاث التي ضعفها الشيخ الفاضل، لتمثل لهم الحقيقة بأجلى صورة؛ ذلك لأنني كنت أخرجته يومئذ مختصراً ومعزواً لبعض كتبي، دون أن أسوق طرقه، فأقول:

الأولى: عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن شماسة عن زيد بن ثابت.

أخرجه الترمذي (٣٩٤٩) وأحمد (١٨٥/٥) وابن أبي شيبة (٣٢٥/٥) ، والحاكم (٢٢٩/٢) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٥/٥-١٧٦) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٢/١-١١٣ طبع دمشق) من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني وجرير بن حازم كلاهما عن يحيى بن أيوب به.

الثانية: عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب به.

أخرجه أحمد (٣٢٤/٥) والفسوي في "المعرفة" (٣٠١/٢) والطبراني (٤٩٣٤/١٧٦/٥) وابن عساكر أيضاً (١١٤/١ و ١١٥) من طرق منها عبد الله بن وهب عنه. وقرن الفسوي وابن عساكر مع ابن لهيعة عمرو بن الحارث، وأشار إلى ذلك ابن حبان في روايته الآتية.

الثالثة: عمرو بن الحارث - وذكر ابن سلم آخر معه - عن يزيد بن أبي حبيب به.

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٣١١/٥٧٤/١ - موارد) من طريق ابن وهب أيضاً: أخبرني عمرو بن الحارث..

وابن سلم هو عبدالله بن محمد المقدسي، شيخ ابن حبان في هذا الحديث، وهو ثقة، والآخر الذي يشير إليه هو ابن لهيعة كما صرحت بذلك رواية الفسوي وابن

عساكر المذكورة قبله. وقد أخرجه الطبراني (رقم ٤٩٢٥) وابن عساكر عن عمرو بن الحارث وحده.

فأنت ترى - أيها القارئ الكريم - أنه لقد اتفق هؤلاء الثلاثة: يحيى بن أيوب، وعبدالله بن لهيعة وعمرو بن الحارث على رواية الحديث عن يزيد بن أبي حبيب بسنده الصحيح الذي لا خلاف فيه، فلو فرض أنهم جميعاً ضعفاء في الحفظ لما تردد من شم رائحة هذا العلم الشريف في تصحيح حديثهم إعمالاً لقاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والطرق، فكيف وثلاثتهم ثقات على التفصيل المتقدم؟! فكيف وقد صححه من تقدم ذكرهم من الأئمة؟!

فأرجو مخلصاً أن يعتبر بهذا البحث والتحقيق أولئك الناشئون المتهافتون على الرد عليّ لخطأ يبدو لهم، ويسودون في ذلك الصفحات، ويؤلفون الرسائل، ويطلعون على الناس بردود فجة لا علم فيها، والمثال قريب بين يديك.

وإذا كان هذا حال هذا الشيخ الفاضل، فكيف يكون حال سبطه المسمى بـ "خالد المؤذن" في مؤلفه الذي أسماه بـ "إقامة البرهان على ضعف حديث (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان)، وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني"؟! وقد ذكر في مقدمته (ص ١٧) أنه عرضه على جمع سماهم، أشهرهم أحسن ما يقال فيه أنه لم يُعرف، ولم يشتهر بهذا العلم، ومنهم الشيخ الفاضل، وذكر أنه جده من جهة أمه، وقال عنه: "فلما نظر فيه استحسنته، وشجعني على نشره"!

فما قيمة استحسانه رحمه الله، وقد عرفت مبلغه من العلم؟! بل إن العاقل اللبيب ليستشعر معي مبلغ قيمة هذا المستحسن من هذا المستحسن!!

وليس غرضي الآن الرد على هذا السبب في "إقامته" وبيان ما فيه من الجهل بهذا العلم، وتناقضه في الحكم، واتباعه للهوى، فذلك له مكان آخر إن شاء الله تعالى. وإنما أريد أن ألفت النظر إلى الفرق بين الجد والسبب من الناحية الأخلاقية، فالجد -رحمه الله- قنع بالرد علي كتابةً مع الثناء البالغ كما سترى فيما يأتي تحت الحديث: (طوبى..)، لم يُرد بذلك تظاهراً وشهرة بالرد على الألباني، وأما السبب فسلك غير سبيل جده، حباً في الظهور، وقديماً قالوا: حب الظهور يقصم الظهور، فلم ير اسلني ويطلعني على وجهة نظره، بل سألني هاتفياً عدة أسئلة أجبتة عليها بكل صراحة، كما حكى ذلك هو نفسه في "الإقامة" (ص ١١-١٣)، ثم نشره على الناس بذلك العنوان الضخم: ".. وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني!"

ويصفه (ص ١١) بأنه "محدث العصر"! فإذا كان صادقاً مع نفسه في هذا القول كما هو الظاهر، فمن الظاهر أيضاً أنه يوحي بذلك العنوان أن الراد على الألباني لا بد أن يكون "محدث العصور"! وكتابه يطفح بالأنانية والعجب والغرور، نسأل الله تعالى لنا وله السلامة من كل الآفات في الدنيا والآخرة" انتهى كلامه.

ثم ذكر الشيخ هذا الحديث برقم (٥٠٣) وأعاد ما قاله في "تخريج فضائل الشام"، ثم قال: "هذا ما قلته في تخريج فضائل الشام (ص ٩١)، فتعقبني بعض الفضلاء المكيين من كتاب العدل في رسالة كتبها إلي بتاريخ ٩٠/٤/٢٩ دلت على علم وفضل فرأيت العناية بها وكتابة هذا الجواب، قال حفظه الله..." فذكر الشيخ اعتراضاته ورد عليه.

قلت: أصاب الشيخ الألباني في بعضها وأخطأ في بعض، ومعظمها خارج محل النقاش في هذا الحديث. ولم ينتبه الشيخ إلى شيء مما حررناه بفضل الله حول هذا الحديث.

وأما رواية الطبراني السابقة عن أحمد بن رشدين المصري فقد أوردها الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (٦٧٧٧): (طوبى للشام ... إن الرحمن لباساً رحمته عليه).

قال الشيخ: "باطل بهذا اللفظ"، ثم خرّجه من عند الطبراني ثم قال: قلت: "وهذا إسناد ضعيف؛ رجاله كلهم ثقات غير أحمد بن رشدين هذا، فهو ضعيف متهم، وقد كنت بينت هذا وحكمت على هذا اللفظ بالبطلان تحت الحديث (٥٠٣/ الصحيحة) لمخالفته لما رواه غير ما واحد عن يزيد بن أبي حبيب بلفظ: "... إن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه".

ثم تنبّهت لشيء آخر يؤكد الحكم السابق، وهو مخالفة (ابن رشدين) لمن رواه عن (حرملة) من الثقات، فأحببت تقييده هنا، فأقول: قال ابن حبان في "صحيحه" (٢٣١١ - الموارد): أخبرنا عبدالله بن محمد بن سلمة: حدثنا حرملة بن يحيى... فذكره باللفظ المحفوظ الصحيح.

وقال يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٣٠١/٢): حدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو، ومحمد بن أبي زكير عن ابن وهب عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث به" انتهى كلام الشيخ.

قلت: نعم، تفرد ابن رشدين بهذا اللفظ، وهو بخلاف ما هو محفوظ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

وكتب: خالد الحايك - عفا الله عنه - .